ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

مجلة افاق للعلوم
Issn: 2507-7228 – Eissn: 2602-5345
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/351

المجلد: 09 العدد: 01(2024) ص449-469

حوكمة وكالات التصنيف الائتماني في المملكة العربية السعودية

Governance of credit rating agencies in The Kingdom of Saudi Arabi

ساره على عبد الله الغريبي*
جامعة الملك فيصل
طالبة بكالوريوس

محمد الصادق
جامعة الملك فيصل والمعار من جامعة النيلين
melsadig@kfu.edu.sa

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
26 مارس 2023
تاريخ القبول:
11 جوان 2023

الكلمات المفتاحية:
- ✓ التصنيفات الائتمانية،
- ✓ سنة الذعر،
- ✓ الكساد الكبير:

الملخص:

التصنيف الائتماني ينال اهتمام كبير من الحكومات والشركات وكذلك الأفراد، ويقوم بهذا الدور جهات مختصة تسمى وكالات التصنيف الائتماني والتي تقوم بمنح رأيها وتقيمها المستمر فيما يتعلق بالجدارة الائتمانية والملائة المالية للحكومات والجهات الخاصة. هناك العديد من وكالات التصنيف الائتماني، ولكن أشهرها عالمياً وكالة ستاندرد أند بورز، وكالة فيتش، ووكالة موديز لخدمة المستثمرين. أيضاً هناك وكالتين سعودية للتصنيف الائتماني وهما وكالة سمة ووكالة التحليلات المالية، ولكن هذه الأخيرة لم تبدأ بممارسة عملها حتى الآن. في هذا البحث تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي المقارن، بحيث سيتم وصف ظاهرة وكالات التصنيف الائتماني بالإضافة إلى تحليل درجات التصنيف الممنوحة منها، وطبيعة البحث تقتضي المنهج المقارن بين وكالات التصنيف الائتماني العالمية ووكالات التصنيف الائتماني المحلية.

Article info

Received
26 March 2023
Accepted
11 June 2023

Keywords:
- ✓ *Credit ratings,*
- ✓ *panic year,*
- ✓ *Great Depression:*

Credit rating gets a lot of attention from governments, companies as well as individuals, This role is played by specialized bodies called credit rating agencies, which provide their opinion and continuous evaluation regarding the creditworthiness and financial solvency of governments and private entities. There are many credit rating agencies But the most famous in the world are Standard & Poor's, Fitch Agency, and Moody's Investor Service Agency also, there are two Saudi agencies for credit rating, namely the SIMAH Agency and the Financial Analytics Agency, But the latter has not started its work yet. In this research, the descriptive analytical comparative approach was followed, so that the phenomenon of credit rating agencies will be described in addition to analyzing the ratings granted by them, and the nature of the research requires the comparative approach between global credit rating agencies and local credit rating agencies.

*المؤلف المرسل

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم EISSN: 2602-5345 ISSN: 2507-7228

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- المقدمة

عند الرجوع والتأمل في التاريخ سنفهم وندرك السبب في ظهور وكالات التصنيف الائتماني وانتشارها عالمياً، والواقع أنه في عام 1837 المسمى بعام (الذعر) حدثت أزمة مالية في الولايات المتحدة الأمريكية وكان تأثيرها شديد مما استتبعها ركود جسيم وذلك لمجموعة من الأسباب من أبرزها: الانخفاض الشديد في سعر نبات القطن، وفرة العملات الدولية، وانهيار الفقاعة الاقتصادية للعقار وكل ذلك حفز وهيج ظهور أول وكالة تصنيف ائتماني عام 1841 وسميت بوكالة التجار. يتمثل عمل وكالات التصنيف الائتماني في تقييم الوضع الاقتصادي للحكومات أو للقطاع الخاص من شركات ومؤسسات من خلال تقارير، هدفها توفير الشفافية للمستثمرين حول كلفة الإقراض ومدى قدرة المقترض على الوفاء بالالتزامات في الوقت المحدد للسداد، فهذه التقييمات والتصنيفات التي يثق ويركن عليها المستثمرون تجنبهم المخاطر المحتملة أو التقليل منها بنسبة كبيرة. عام 2005 ظهرت اول وكالة تصنيف للدول ذات الغالبية المسلمة وهي الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف تم اعتمادها من البنك الإسلامي للتنمية وحصلت على اعتراف رسمي من مصرف البحرين المركزي. عام 2002 ظهرت اول وكالة محلية في المملكة العربية السعودية للتصنيف الائتماني وهي وكالة سمة التي باشرت عملها عام 2004 إلى جانبها هناك وكالة محلية أخرى، ولكنها لم تباشر عملها حتى الان وهي وكالة التحليلات المالية. اخترنا هذا الموضوع البحثي لما له من أهمية على مستوى اقتصاد الدول عموماً واقتصاد المملكة العربية السعودية خصوصاً وبسبب قلة البحوث المنشورة فيما يتعلق بوكالات التصنيف الائتماني على صعيد المملكة العربية السعودية علماً بأننا واجهنا بعض الصعوبات في جمع المعلومات لذات السبب.

2. أهمية الدراسة:

تنصب أهمية البحث في دراسة التصنيف الائتماني بشكل عام لما له من أهمية جليلة في ظل العولمة الاقتصادية، ودراسة التصنيف الائتماني في المملكة العربية السعودية وتأثيره على اقتصاد الدولة بشكل خاص. وتكمن أيضاً أهميته من خلال النظر في الانتقادات الموجهة لأسلوب عمل الوكالات العالمية الدولية لتفادي تكرارها في الوكالات المحلية وكل ذلك من أجل تجنب الوقوع في المخاطر المؤثرة على استثمارات المملكة العربية السعودية. بالإضافة للوقوف على العلاقة بين وكالات التصنيف الائتماني والازمات المالية. وأخيراً إبراز المتطلبات والمعايير لحصول الوكالات المحلية على تراخيص العمل في التصنيف الائتماني وبيان متى تلغى أو تعلق التراخيص، وطريقة الرقابة على هذه التصنيفات بما يضمن شفافية التقارير الصادرة من الوكالات المحلية.

3. إشكالية الدراسة:

إثر توسع نشاط وكالات التصنيف الائتماني وشموليتها للدول المتقدمة والنامية، وازدياد اهتمام الحكومات في الحصول على تصنيفاتها مما يستتبع ذلك التأثير المباشر على اقتصادها، فكل ذلك يعتبر مسوغ وباعث لطرح التساؤل الرئيسي التالي: ما هو دور وكالات التصنيف الائتماني؟

ومن هذا التساؤل تخرج التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هو الباعث لإنشاء واعتماد الوكالات المحلية في المملكة العربية السعودية؟

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2. ماهي معايير الاعتماد ومتطلبات التراخيص للوكالات المحلية في المملكة العربية السعودية؟

3. هل توجد إجراءات رقابية على التصنيفات الائتمانية في المملكة العربية السعودية؟

4. أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن تساؤلات البحث المذكورة سابقاً بالإضافة إلى تحقيق ما يلي:

1. بيان الأطر العامة للتصنيف الائتماني.
2. التعرف على أهم وأشهر وكالات التصنيف الائتماني العالمية ومعاييرها.
3. ذكر لمحة تاريخية عن الأسباب الحقيقية وراء الأزمات المالية وعلاقة وكالات التصنيف الائتماني بها.
4. عرض وتحليل الدرجات الائتمانية الممنوحة من عمالقة وكالات التصنيف الائتماني.
5. بيان متطلبات الترخيص للوكالات المحلية والمتطلبات الإضافية للمؤسسين في المملكة وللأجانب.
6. توضيح النموذج المعتمد للإفصاح عن التصنيفات الائتمانية في المملكة العربية السعودية وكيفية مراقبة هذه التصنيفات.

5. منهج الدراسة:

أُستعمل في البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي المقارن، بحيث ستتم دراسة ظاهرة وكالات التصنيف الائتماني بالإضافة إلى تحليل درجات التصنيف الممنوحة منها، وطبيعة البحث تقتضي المنهج المقارن بين وكالات التصنيف الائتماني العالمية ووكالات التصنيف الائتماني المحلية

6. خطة البحث:

تنقسم خطة البحث إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

- الأطر العامة للتصنيف الائتماني.
- وكالات التصنيف الائتماني.
- الوكالات المحلية في المملكة العربية السعودية.
- الخاتمة(النتائج والتوصيات).

7. الأطر العامة للتصنيف الائتماني

7.1 تعريف التصنيف الائتماني:

في الماضي وقبل ظهور فكرة التصنيف الائتماني كانت المعاملات التجارية والاقتصادية بشكل عام تحدث بين المستثمرين الذين يثقون ببعضهم البعض ثقة تامة، ولكن بدأ يصبح ذلك صعباً مع زيادة المعاملات الاقتصادية وسرعتها وازدهار الأسواق المالية، حتى في النهاية بات ذلك مستحيلاً ظهرت فكرة التصنيف الائتماني والتي مفادها أن تقوم جهة ما بتحليل الملاءة المالية والائتمانية لجهات أخرى ومن ضمنها الحكومات ومن ثم تطرح رأيها عبر التقارير التي تنشرها في الموقع الرسمي لها (1). إذا نظرنا إلى نظام المعلومات الائتمانية نجد أن المنظم السعودي ذكر تعريف السجل الائتماني بأنه: " تقرير تصدره الشركات يحتوي على المعلومات الائتمانية عن المستهلك"(2). أيضا قدمت لجنة الأمم المتحدة في دورتها السابعة والستين تعريفاً جلياً للتصنيف الائتماني، فوصفته بأنه " الحد من عدم تناسق المعلومات بين المقرضين والمقترضين من خلال تحديد قدرة واستعداد المقترضين المحتملين على الوفاء بالتزاماتهم بشأن خدمة الدين"(3). ومن ثم يمكن إيجاز تعريف التصنيف الائتماني بأنه: عملية تقييمية يقصد منها الإفصاح عن الملاءة المالية للجهة المقترضة وبيان مدى

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم EISSN: 2602-5345 ISSN: 2507-7228

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

جدارتها في الوفاء بالتزاماتها، وذلك بغية حماية المقرضين من المخاطر المستقبلية ووقايتهم من مسألة التخلف عن السداد.

7.2 أنواع التصنيف الائتماني:

وكالات التصنيف الائتماني تقوم بإصدار الأنواع المختلفة من درجات التصنيف الائتماني وذلك وفقاً لحجم الطلب عليها وسنذكر في هذا الصدد أهم الأنواع وذلك طبقاً إلى أربعة مقاييس:

أ- التصنيف الائتماني وفق مقياس الفترة الزمنية.

ب- التصنيف الائتماني وفق مقياس أداة التصنيف.

ت- التصنيف الائتماني وفق مقياس الجهة المصنفة.

ث- التصنيف الائتماني وفق مقياس الطلب.

أولاً: التصنيف الائتماني وفق مقياس الفترة الزمنية:

يقسم التصنيف الائتماني وفق هذا المقياس إلى تصنيف ائتماني للفترة الطويلة وتصنيف ائتماني للفترة القصيرة، ويكمن الفرق بينهم بأن التصنيف الائتماني للفترة الطويلة يعبر عن رأي وكالة التصنيف الائتماني بمخاطر الائتمان ذات فترة الاستحقاق سنة أو أكثر. أما التصنيف الائتماني للفترة القصيرة يعبر عن رأي وكالة التصنيف الائتماني بمخاطر الائتمان ذات فترة الاستحقاق التي لا تزيد عن سنة.

ثانياً: التصنيف الائتماني وفق مقياس أداة التصنيف:

يقسم التصنيف الائتماني وفق هذا المقياس إلى تصنيفات ائتمانية عديدة سنذكر بعضاً منها على سبيل المثال: التصنيف الائتماني السيادي وتصنيفات الاسترداد. بدايةً بالنسبة للتصنيف الائتماني السيادي فإنه يعبر عن رأي وكالة التصنيف الائتماني بالقدرة المالية السيادية والرغبة في السداد بمقابلة الالتزامات المالية للدولة في الاجل المحدد وبشكل مكتمل ([4]). تصنيفات الاسترداد، تعكس العلاقة بين الالتزامات المالية والموارد السائحة لمقابلتها وذلك لان نسب الاسترداد الحقيقية تحدد من خلال حجم الموارد والالتزامات([5]).

ثالثاً: التصنيف الائتماني وفق مقياس الجهة المصنفة:

يقسم التصنيف الائتماني وفق هذا المقياس إلى تصنيف ائتماني داخلي، تصنيف ائتماني خارجي، وتصنيف الهيئات الرسمية. التصنيف الائتماني الداخلي هو أن تقوم المؤسسات المالية بعملية التصنيف الائتماني وذلك بالاعتماد على البيانات المتوافرة لديها والتي يصعب على وكالات التصنيف الائتماني الوصول إليها. في حين أن التصنيف الائتماني الخارجي هو أن تقوم وكالات التصنيف الائتماني بعملية التصنيف وذلك من خلال منح درجات للتصنيف الائتماني. أما تصنيف الهيئات الرسمية تقوم به بعض الهيئات الرسمية وذلك بأن تتنبأ باحتمالية تعثر الشركات في بلد معين خلال السنتين أو الثلاث سنوات اللاحقة، ومن الدول التي تتبع هذا التصنيف هي فرنسا ومصر ([6]).

رابعاً: التصنيف الائتماني وفق مقياس الطلب:

يقسم التصنيف الائتماني وفق هذا المقياس إلى تصنيف ائتماني مطلوب وتصنيف ائتماني غير مطلوب. التصنيف الائتماني المطلوب مفاده أن تقوم الجهات المختلفة بتوفير المعلومات المطلوبة واللازمة لوكالات التصنيف الائتماني وتطلب منها منحها درجات للتصنيف وذلك بقصد إيضاح ملائتها الائتمانية الجيدة. أما التصنيف الائتماني غير المطلوب مضمونه أن تقوم وكالات التصنيف الائتماني بعملية التصنيف لبلد معين أو شركة معينة دون طلب منها وحين قيامها بهذه

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

العملية تعول على المعلومات العامة المتوفرة في السوق مثل، الحسابات المالية المنشورة والتقارير السنوية، ويجب الإشارة إلى أن قيام الوكالات بهذا النوع من التصنيف يعد من حقوقها المكفولة لها في الدستور الأمريكي ([7]).

7.3درجات التصنيف الائتماني الممنوحة من أشهر الوكالات:

درجات التصنيف طويلة الأمد وفق وكالة موديز ([8])

Aaa	أعلى مستويات الجودة، مع الحد الأدنى من المخاطر.
Aa	تصنيف عالي الجودة، ومخاطر ائتمانية منخفضة للغاية.
A	درجة متوسطة عليا ومخاطر ائتمانية منخفضة.
Baa	درجة متوسطة ومخاطر ائتمانية معتدلة (تمتلك خصائص المضاربة).
Ba	عناصر مضاربة ومخاطر ائتمانية كبيرة.
B	مضاربة ومخاطر ائتمانية عالية.
Caa	تصنيف ضعيف ومخاطر ائتمانية عالية للغاية.
Ca	احتمالية التخلف عن السداد مع وجود بعض احتمالات الاسترداد في أصل الدين والفائدة.
C	أقل تصنيف مع احتمال ضئيل لاسترداد أصل الدين والفائدة.

- يجب الإشارة إلى أن وكالة موديز تلحق بكل درجة تصنيف من Aa إلى Caa المعدلات الرقمية التالية (1،2،3). حيث إن المعدل (1) يشير إلى أن التصنيف في المرتبة الأولى من فئة التصنيف العام والمعدل (2) يشير إلى تصنيف متوسط المدى، ويشير المعدل (3) إلى أن التصنيف في المرتبة الأدنى من فئة التصنيف العام ([9]).

درجات التصنيف قصيرة الأمد وفق وكالة موديز ([10])

P-1	التفوق أو القدرة على سداد التزامات الديون قصيرة الأجل.
P-2	قدرة قوية على سداد التزامات الديون قصيرة الأجل.
P-3	قدرة مقبولة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل.
NP	جهات الإصدار لا تندرج ضمن أي من فئات التصنيف.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (MOODY'S INVESTORS SERVICE،2022:6)

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم EISSN: 2602-5345 ISSN: 2507-7228

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

درجات التصنيف طويلة الأمد وفق وكالة فيتش ([11])

AAA	أعلى جودة ائتمانية وأدنى توقع لمخاطر التخلف عن السداد، يتم تخصيصها فقط في حالات القدرة القوية وبشكل استثنائي على سداد الالتزامات المالية.
AA	جودة ائتمانية عالية جداً، وتوقع منخفض للغاية لمخاطر التخلف عن السداد.
A	جودة ائتمانية عالية وتوقع منخفض لمخاطر التخلف عن السداد.
BBB	جودة ائتمانية جيدة وتوقع منخفض حالياً لمخاطر التخلف عن السداد، وتعتبر القدرة على سداد الالتزامات المالية كافية.
BB	مضاربة وتشير إلى زيادة التعرض لمخاطر التخلف عن السداد.
B	مضاربة مرتفعة وتشير إلى وجود مخاطر التخلف عن السداد، ولكن لا يزال هناك هامش أمان محدود.
CCC	مخاطر ائتمانية كبيرة وهامش أمان منخفض جداً.
CC	مستويات عالية جداً من مخاطر الائتمان.
C	تشير إلى شبه التخلف عن السداد.
RD	تشير إلى تقصير غير مضمون في السداد لسند أو قرض أو التزام مالي جوهري اخر، ولكن المصدر لم يدخل في ملفات الإفلاس، أو الحراسة القضائية، أو الادارة، أو التصفية، أو أي إجراءات تصفية رسمية أخرى.
D	تشير إلى دخول المصدر في ملفات الإفلاس، أو الحراسة القضائية، أو الإدارة، أو التصفية، أو غير ذلك من إجراءات التصفية الرسمية.

درجات التصنيف قصيرة الأمد وفق وكالة فيتش ([12])

F1	أعلى جودة ائتمان على المدى القصير وتشير إلى أقوى قدرة جوهرية لسداد الالتزامات المالية في الوقت المناسب، قد تحتوي على علامة + مضافة للدرجة تشير إلى ميزة ائتمانية قوية بشكل استثنائي.
F2	جودة ائتمان جيدة على المدى القصير وتشير إلى قدرة جوهرية جيدة لسداد الالتزامات المالية في الوقت المناسب.
F3	جودة ائتمانية عادلة على المدى القصير وتشير إلى قدرة كافية لسداد الالتزامات المالية في الوقت المناسب.
B	مضاربة قصيرة الأجل وتشير إلى الحد الأدنى من القدرة على سداد الالتزامات المالية في الوقت المناسب.
C	مخاطر مرتفعة للتخلف عن السداد.
RD	تشير إلى التخلف عن الوفاء بواحد أو أكثر من الالتزامات المالية على الرغم من الاستمرار في الوفاء بالالتزامات المالية الأخرى.
D	تقصير في التزام قصير الأجل.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (FITCH RATINGS ،2022:12,13,21)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

درجات التصنيف طويلة الأمد وفق وكالة ستاندرد اند بورز ([13])

AAA	أعلى تصنيف وقدرة قوية للغاية على الوفاء بالالتزامات المالية.
AA	يختلف هذا التصنيف عن التصنيف الأعلى بدرجة صغيرة جداً فهو يعني أيضاً قدرة قوية للغاية على الوفاء بالالتزامات المالية.
A	قدرة قوية على الوفاء بالالتزامات المالية.
BBB	يشير إلى أنه من المرجح أن تؤدي الظروف الاقتصادية المعاكسة أو الظروف المتغيرة إلى إضعاف قدرة الملتزم على الوفاء بالتزاماته المالية. بالإضافة إلى معايير حماية كافية.
BB	أقل عرضة لعدم السداد من إصدارات المضاربة الأخرى ومع ذلك توجد شكوك كبيرة ومستمرة في حالة التعرض لظروف تجارية، أو مالية، أو اقتصادية معاكسة التي قد تؤدي إلى عدم كفاية قدرة الملتزم على الوفاء بالتزاماته المالية.
B	أكثر عرضة لعدم السداد من التصنيف BB لكن الملتزم لديه القدرة حالياً على الوفاء بالتزاماته المالية ومع ذلك من المحتمل أن تؤدي الظروف التجارية أو المالية أو الاقتصادية المعاكسة إلى إضعاف قدرة الملتزم أو استعداده للوفاء بالتزاماته المالية.
CCC	عرضة حالياً لعدم السداد.
CC	عرضة حالياً بشكل كبير لعدم السداد.
C	عرضة حالياً بشكل كبير لعدم السداد، ومن المتوقع أن يكون للالتزام أقدمية نسبية أقل أو استرداد نهائي أقل مقارنة بالالتزامات التي تم تصنيفها أعلى.
D	يشير إلى التخلف عن السداد.

- يجب الإشارة إلى أن وكالة ستاندرد اند بورز قد تلحق بكل درجة تصنيف من AA إلى CCC علامة زائد (+) أو علامة ناقص (-) لإظهار المكانة النسبية للتصنيف ([14]).

درجات التصنيف قصيرة الأمد وفق وكالة ستاندرد اند بورز ([15])

A-1	أعلى فئة تصنيف قصير الأجل، وقدرة قوية على الوفاء بالالتزامات المالية. قد تضاف علامة + وهذا يشير إلى قدرة الملتزم القوية على الوفاء بالالتزامات المالية.
A-2	قدرة مرضية على الوفاء بالالتزامات المالية.
A-3	تشير إلى أنه من المرجح أن تؤدي الظروف الاقتصادية المعاكسة أو الظروف المتغيرة إلى إضعاف قدرة الملتزم على الوفاء بالتزاماته المالية.
B	مضاربة، ولدى الملتزم حالياً القدرة على الوفاء بالتزاماته المالية، ولكن مع ذلك توجد شكوك كبيرة ومستمرة قد تؤدي إلى عدم كفاية قدرة الملتزم على الوفاء بالتزاماته المالية.
C	تشير إلى أنه معرض حالياً لعدم السداد ويعتمد على ظروف تجارية ومالية واقتصادية مواتية للملتزم للوفاء بالتزاماته المالية.
D	تقصير أو التخلف عن السداد.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (S&P GLOBAL RATINGS ،2021)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

8 وكالات التصنيف الائتماني

8.1 لمحة تاريخية عن الأزمات المالية وعلاقتها بوكالات التصنيف الائتماني:

بدايةً حتى يتضح التسلسل التاريخي للأزمات المالية التي حدثت على مر العقود، ينبغي بيان المقصود من مصطلح الأزمة المالية. مصطلح الأزمة المالية يعني حدوث خلل غير متوقع للمنظومة المالية ([16])، والذي يشتمل على الاخطار ويسبب حالة كبيرة من الذعر للدولة وللأفراد ولجميع أصحاب المصالح، مما يتطلب تدخل سريع من قبل جميع الأطراف ذو الشأن؛ لأنه ينتج عن هذا الخلل نتائج سلبية واضطرابات شديدة على مستوى اقتصاد الدول ([17]).

- سوف نعرض الازمات المالية التي عصفت بالنظام الرأسمالي بشكل تسلسلي:

أولاً: أزمة الكساد العظيم (1929-1933)

أسوأ واقعة اقتصادية واجهت العالم وهي مازالت محط اهتمام من الباحثين فيما يتعلق بالبحث عن أسبابها ووسائل الخروج منها. بداية الأزمة كانت في يوم الخميس 24 أكتوبر 1929 في بورصة نيويورك وذلك بعد طرح 13 مليون سهم في السوق مع عدم وجود مشترين لها، مما أدى إلى ذعر المستثمرون وتدافعهم في البورصة لبيع ما يملكون من أسهم، واستمرت الأسعار في التدني حتى أفلس في ذات اليوم الالاف من المساهمين. نتج عنها انهيار الالاف من الشركات المالية و توقف الطلب أي التوقف عن الشراء مع ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل بحيث بلغت أعدادهم عشرات الملايين وتوقف الإنتاج وغيرها العديد من النتائج الوخيمة ([18]).

ثانياً: الأزمة المالية لعام 1987

أقل وطأة من أزمة الكساد العظيم بسبب أنها لم تستمر سوى لسنة واحدة، ولكنها تعتبر من الازمات المهمة التي تعرض لها النظام الرأسمالي ([19]). حدثت الازمة في يوم الاثنين 19 أكتوبر 1987 في بورصة وول ستريت، حيث انهارت أسعار الأسهم في البورصة وكان مجموع الخسائر 500 مليار دولار ومن ثم انتقلت هذه الأزمة إلى بقية البورصات في العالم. في النهاية نتج عنها: انهيار لمؤشر داو جونز وغيره من المؤشرات، انخفاض حاد في أسعار الأسهم، إفلاس البنوك بسبب عدم قدرة المقترضين على سداد ما بذمتهم من قروض لها، تأثر البلدان بانخفاض قيمة الدولار وخاصة البلدان النفطية كالمملكة العربية السعودية وغيرها من النتائج الخطيرة([20]).

ثالثاً: الازمة المالية لعام 1997

أزمة مالية شديدة حصلت في دول جنوب شرق آسيا، وبدأت من خلال انهيار سعر عملة تايلند بموجب قرار الحكومة التايلندية بتعويم عملتها والذي أدى إلى عجز الحكومة عن دعم عملتها بسبب المضاربات التي تعرضت لها وانتقلت الأزمة بعد ذلك إلى دول جنوب شرق آسيا([21]).

رابعاً: الأزمة المالية العالمية 2008([22])

أخطر الازمات المالية؛ لأنها هيمنت على معظم دول العالم الرأسمالي تقريباً في آن واحد، وأيضاً بسبب نتائجها التي امتدت إلى الاقتصاد الحقيقي. بدأت الازمة عند قيام الأفراد بالاقتراض من البنوك قروض عالية المخاطر لبناء الأراضي العقارية والمساكن التي يحتاجونها وكانت هذه القروض مضمونة بالرهون العقارية، وحتى تنتفع البنوك من هذه الضمانات لجأت إلى تحويلها لسندات استثمارية وقامت ببيعها في البورصات مما أدى إلى قيام المستثمرون الذين

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

امتلكوا هذه السندات بتأمينها لدى شركات التامين للوقاية من المخاطر المحتملة التي قد تضر بهم ([23]). بعد ذلك توسعت البنوك في عملية الإقراض، وأغفلت دور التحليل المالي في معرفة ما إذا كان المقترض لديه القدرة على الوفاء في الوقت المعين؛ في النهاية كانت النتيجة هي امتناع المقترضين عن الوفاء لعدم استطاعتهم، مما جعل من هذه القروض ديوناً لا يمكن استرجاعها. لاحقاً عانت البنوك من قلة السيولة، وحتى تحل هذه الإشكالية قامت بعرض العقارات التي لم يسدد أصحابها القروض ومن ثم عندما لم تجد مشترين لها حدث انهيار للعديد من البنوك مما حث أصحاب السندات للتوجه إلى شركات التأمين والمطالبة بتعويضهم عما لحقهم من خسائر مما تسبب أيضاً بانهيار شركات التأمين ولم تقف الازمة هنا، بل طالت إلى شركات الإنتاج في الاقتصاد الحقيقي ([24]).

بعد ذكر التسلسل التاريخي لأهم الازمات المالية التي شهدها العالم سوف نطرح سؤال في غاية الأهمية. **ما علاقة الأزمات المالية بوكالات التصنيف الائتماني؟**

في البداية على الرغم من الدور الإيجابي لوكالات التصنيف الائتماني حيث انها من خلال التقييمات الدقيقة للأصول المالية عززت أداء كل من المؤسسات المالية والمصارف، بالإضافة إلى الادوار الإيجابية الأخرى التي تقوم بها ([25])، لكن في الوقت ذاته المتتبع للتاريخ يعلم يقيناً بالإخفاقات التي قامت بها والتي كان لها دور كبير في نشوء وتهيج الأزمات المالية التي شهدها العالم. إذا نظرنا إلى أزمات الدول الناشئة (1997-2002) نجد أن وكالات التصنيف الائتماني أخفقت في التنبؤ بالأزمات قبل نشوئها، بل انها تسببت في اشتداد هذه الازمات وذلك عند قيامها بخفض درجات التصنيف الائتماني في أزمة جنوب شرق آسيا (1997) وكذلك إخفاقها في التنبؤ بالأزمة المكسيكية. تبرير القول بأن وكالات التصنيف الائتماني زادت من حدة الازمة متمثل في أن إنقاص درجات التصنيف الائتماني ولد ارتفاع في التكلفة اللازمة للتمويل الإصلاحي للوضع الاقتصادي ([26]). أيضاً عند قيام الازمة المالية العالمية (2008) توجهت أصابع الاتهام نحو وكالات التصنيف الائتماني العالمية، ومرد تلك الاتهامات إلى أن الوكالات قامت بمنح تصنيفات ائتمانية مضخمة للأوراق المالية المتعلقة بالرهن العقاري، إلى جانب عدم تعديلها لدرجات التصنيف الائتماني الممنوحة لعدد من المؤسسات المالية قبل حصول الأزمة المالية بقليل ([27]). على سبيل المثال بنك ليمان براذرز والذي يعد أكبر البنوك العالمية منحته وكالات التصنيف الائتماني عام 2008 درجة تصنيف متوسطة إلى مرتفعة، فوكالة موديز منحته درجة تصنيف A2 أما وكالة فيتش منحته درجة تصنيف A+ وبالنسبة لوكالة ستاندرد اند بورز منحته درجة تصنيف A، وكان ذلك قبل يوم واحد فقط من إعلان البنك لحالة إفلاسه وغيره العديد من الشركات والمؤسسات المالية التي تم تصنيف ديونها ضمن درجة الاستثمار وذلك قبل يوم من إعلانهم لحاله الإفلاس أو محاولة الانقاذ. أخيراً نستطيع أن نجزم بأن مجمل هذه الوقائع التي حصلت في الماضي كانت هي السبب في الانتقادات والاتهامات الموجهة لهذه الوكالات.

8.2 دور وألية عمل وكالات التصنيف الائتماني، وأهميتها:

8.2.1 دور وألية عمل وكالات التصنيف الائتماني:

تقوم وكالات التصنيف الائتماني بخدمة التصنيف الائتماني والمتمثلة بمنح استشاراتها فيما يتعلق بالأصول المالية، فعملية

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم EISSN: 2602-5345 ISSN: 2507-7228

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

التصنيف عبارة عن قيام جهة معينة سواء شركة أو مؤسسة أو حتى إحدى الحكومات بالطلب من الوكالات في أن تمنحها درجة تصنيف ائتماني وذلك بغية بيان ملائتها المالية الجيدة ولجذب المستثمرين والمقرضين، أو عبارة عن قيام الوكالة من تلقاء نفسها بعملية التصنيف للجهات دون طلب منها [28]. بيد أن وكالات التصنيف الائتماني تقدم خدمات أخرى وهذه الخدمات تتزامن مع تنفيذ عملية التصنيف الائتماني والهدف منها إعانة المؤسسات والشركات على رفع درجة تصنيفهم الائتماني. ومن هذه الخدمات 1- تقويم التصنيف الائتماني: هذه الخدمة مفادها أن وكالات التصنيف الائتماني تخبر الشركات والمؤسسات بالطرق التي يجب اتباعها لتغير درجة تصنيفهم للأعلى ويكون ذلك بالامتثال لاستراتيجية محددة من خلالها وأيضاً تقدم لهم العديد من الاستشارات بخصوص عمليات الاستحواذ وبيع الأصول وغيرها. 2- خلق حلول للمخاطر: مضمون هذه الخدمة بأن تقوم وكالات التصنيف الائتماني بالتدريب الداخلي والخارجي وإعداد التقارير والبحوث للشركات والمؤسسات [29].

8.3.2 أهمية وكالات التصنيف الائتماني:

وكالات التصنيف الائتماني لها دور جليل ويتضح ذلك في عدة جوانب. **الجانب الأول**، دورها الهام في زيادة حجم الاستثمارات للدول وخصوصاً في الدول النامية وذلك من خلال منحها درجات تصنيف ائتمانية جيدة لذا نجد الدول تحرص باستمرار على رفع درجة تصنيفها الائتماني وأيضاً لتجنب التدهور والدخول في حالة الركود الاقتصادي، والتي تحدث نتيجة الافتقار الى المشاريع الاستثمارية ويبرر هذا الافتقار، رحيل رؤوس الأموال إلى الخارج، كذلك نتيجة ارتفاع التكاليف التمويلية. درجات التصنيف الائتماني الممنوحة من الوكالات للدول تؤثر بشكل مباشر وبصورة واضحة على تصنيف المؤسسات والشركات داخل الدولة. بالنسبة **للجانب الثاني**، تظهر أهميتها من خلال مساعدتها للمستثمرين بكشف المخاطر المحتملة من اعتماد قرار الاستثمار وفق مقياس العائد والمخاطرة. **الجانب الثالث** والأخير، يتعلق بالمزايا التي تعود على المؤسسات والشركات من خلال عملية التصنيف الائتماني التي تؤديها هذه الوكالات حيث إن الشركات الحاصلة على درجة تصنيف ائتماني مناسبة تجذب شريحة كبيرة من المستثمرين بالإضافة إلى أن بعض الدول تلزم الشركات الراغبة بإصدار الديون الحصول على درجات تصنيف ائتماني. بيد أن المؤسسات والشركات الحائزة على درجة تصنيف ائتماني تتصف بالمصداقية مما يجعلها تحظى بسمة التميز عن بقية المنافسين [30]. ختاماً يمكن القول بأن وكالات التصنيف الائتماني تشكل الضمانة المعلوماتية للحكومات، والمؤسسات، والشركات، والافراد [31].

8.4 المعايير الواجب توافرها في وكالات التصنيف الائتماني:

وكالات التصنيف الائتماني إما تكون حاصلة على الاعتراف من قبل السلطات المحلية في الدولة أو غير حاصلة على الاعتراف من قبل السلطات المحلية في الدولة، ومنح هذا الاعتراف يكون متوقف على شروط معينة تختلف من دولة إلى أخرى وفق معاييرها الخاصة. لكن في هذا المطلب سنتطرق للمعايير المناسبة التطبيق على جميع الوكالات وفي مختلف الدول وتسمى بالمعايير العامة. هناك عدة معايير لاعتماد

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

التصنيفات الصادرة من الوكالات. أولاً: **معيار الموضوعية:** أي يجب أن تتبع الوكالات ألية واضحة وحاسمة وبالغة الاتقان، ويكون ذلك من خلال وضع تعاريف محددة لدرجات التصنيف الائتماني المستخدمة من قبلها ولحالة التخلف عن السداد وأيضاً أن تستمر في مراجعة التصنيفات الائتمانية الممنوحة للعملاء وتقوم بتغير الدرجة المنشورة كلما تطلب ذلك، وأن تحرص في تصنيفاتها إلى إبراز كافة المخاطر التي قد يتعرض لها أحد العملاء علاوةً على ذلك يجب أن تتوافق عملية التصنيف مع جميع شرائح السوق سواء الشركات الكبيرة، أو المتوسطة، أو الصغيرة، أو حتى المصارف. يجب أيضاً أن تعتمد على أنظمة داخلية وإجراءات صارمة للرقابة على عملية التصنيف ([32]). ثانياً: **معيار الاستقلالية:** من أهم المعايير التي يجب أن تتسم بها الوكالات وتكمن الاستقلالية في عدم خضوعها لأي ضغوطات اقتصادية أو سياسية واجتنابها للكسب من العملاء سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. أيضاً الاستقلالية تستوجب أن يكون مجلس الإدارة والمساهمين والموظفين للوكالة غير خاضعين لمسألة تعارض المصالح. ثالثاً: **معيار الشفافية:** ينبغي على وكالات التصنيف الائتماني الالتزام بتوفير البيانات والمعلومات لكافة المستفيدين في الأسواق الدولية والمحلية على حد سواء ([33]). رابعاً: **معيار الإفصاح:** يتحتم على الوكالات إظهار اليات التصنيف والتي تشمل (معنى كل تصنيف، تعريف التخلف عن السداد، المعدل الفعلي للتخلف عن السداد، التغييرات في التصنيف، والفترة الزمنية لاعتماد التصنيف). خامساً: **معيار الموارد:** معيار يمكن وكالات التصنيف الائتماني من أداء عملية التصنيف بدقة عالية، من خلال توافر الموارد البشرية والفنية والمادية. سادساً: **معيار المصداقية:** معيار يستند إلى المعايير السابقة لأنه يقاس بمدى التزام الوكالة بجملة المعايير السابقة وبعدم استخدامها للمعلومات السرية.

8.5 تقييم الباحثين لمعايير وكالات التصنيف الائتماني:

نرى أن جملة المعايير العامة السابق ذكرها من المهم أن تتوافر في جميع وكالات التصنيف الائتماني سواء كانت محلية أو دولية. على الرغم من أن بعض الدول تقر معايير خاصة بها وحدها أخذةً بعين الاعتبار ما يتطلبه اقتصادها من شروط ومعايير لاعتماد التصنيفات الصادرة من وكالاتها المحلية إلا أنها تعتبر معايير متممة ومكملة للمعايير العامة. سوف نقيم كل معيار على حدة كالاتي: أولاً: **تقييم معيار الموضوعية:** هذا المعيار يعتمد أساسا على فكرة إتباع الية ومنهجية دقيقة وواضحة لعملية التصنيف من قبل الوكالات، نستطيع أن نصفه بالمعيار الذي يمس المستثمرين والمقرضين بشكل مباشر وذلك يظهر من خلال أن الوكالات حتى تلتزم بهذا المعيار يجب عليها أن تقوم بعدة مسائل منها: بيان تعريف الدرجات لعملية التصنيف وللتخلف عن السداد، واعتماد معايير موحدة لتصنيفات كافة العملاء، وبيان جميع المخاطر التي قد يتعرضون لها، والمراجعة الدائمة لحالة العميل الائتمانية. فكل مستثمر يستهل بالبحث عن هذه المسائل قبل قيامه باتخاذ قرار الاستثمار. ثانياً: **تقيم معيار الاستقلالية:** هذا المعيار يستند إلى الزامية انتفاء فكرة تعارض المصالح لمجلس الإدارة والموظفين والمساهمين. نرى بأن هذا المعيار يشكل الاساس الذي يبنى عليه بقية المعايير، لأنه لو انتفت الاستقلالية من خلال حصول الوكالة على نفع من العميل أو وجود صلة قرابة بين العميل وأحد أعضاء مجلس الإدارة أو الموظفين

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم EISSN: 2602-5345 ISSN: 2507-7228

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وغيرها من امثلة تعارض المصالح لن يصبح لبقية المعايير أهمية ومن ثم ستهتز الثقة بالتصنيفات الصادرة من الوكالة مما يؤدي في النهاية إلى انعدام الثقة بوكالات التصنيف الائتماني. ثالثاً: **تقيم معيار الشفافية:** هذا المعيار قائم على فكرة عدم التمييز بين المستفيدين من التصنيفات الائتمانية. يعتبر معيار ضروري حتى يتحقق معيار الموضوعية المتطلب لبيان تعريفات التصنيف واتباع منهجية تناسب كافة القطاعات بمعنى أنه يجب أن تكون هذه التعريفات المنشورة والشروط المحددة صالحة للسريان على كل من المؤسسات المحلية والأجنبية. رابعا: **تقيم معيار الإفصاح:** معيار يرتكز على تقديم معلومات معينة سبق ذكرها في المطلب الثالث. الإفصاح عن هذه المعلومات أمر هام جداً وأيضا عند احترام الوكالات لهذا المعيار فإنها تطبق معيار الموضوعية بمفهومه الشامل. خامساً: **تقيم معيار الموارد:** معيار متعلق بمدى كفاية المصادر والامكانيات. نرى أنه معيار بديهي، فيجب أن يتوفر لدى الوكالات الموارد البشرية والفنية وأيضاً المادية حتى تستطيع القيام بتصنيفات دقيقة وهي الغاية من وجود الوكالات. **سادساً: تقيم معيار المصداقية:** هذا المعيار مشتق من المعايير السابقة ويتجلى ذلك من خلال ثلاث مسائل وهي: مدى التزام الوكالات بالمعايير الخمسة السالفة الذكر، ومدى تعويل الأطراف مثل الحكومة والمصارف والمستثمرين على الوكالات، ومدى التزام الوكالات بالصدق والأمانة وعدم إساءة استعمال المعلومات السرية.

9. الوكالات المحلية في المملكة العربية السعودية

9.1 وكالة سمة ووكالة التحليلات المالية للتصنيف الائتماني:

وكالة التحليلات المالية هي وكالة تقوم بتقييم الملاءة الائتمانية للعملاء، ولكنها لم تباشر عملها حتى الان ([34])، لذا سنتطرق في هذا المطلب لوكالة سمة فقط، وكان ذكرها لمجرد الاحاطة بكافة وكالات التصنيف الائتماني المحلية في المملكة العربية السعودية. تأسست وكالة سمة عام 2002 وكانت أول مباشرة لها لعملها في 14 أبريل عام 2004، دورها يتمثل في تجميع المعلومات الائتمانية عن المستهلكين وتقديمها للأعضاء عند الطلب ([35]). تهدف هذه الوكالة في الأصل إلى توفير بنية أساسية مالية يمكن الاتكال عليها لتجنب التضخم ولضمان النمو الاقتصادي المستدام، وأيضاً للحد من تباين المعلومات الائتمانية بين المقرض والمقترض حيث إن التباين يؤدي إلى ارتفاع مخاطر الإقراض، بالإضافة إلى دعم السياسة النقدية والاقلال من عدد القروض المتعثرة مع تيسير الحصول على التمويل ([36]). هناك التزامات تقع على عاتق وكالة سمة ومن هذه الالتزامات: توقيع اتفاقيات عضوية يصادق عليها البنك المركزي السعودي مع الجهات الأخرى الراغبة في تبادل المعلومات الائتمانية، الإعداد المستمر لسجلات تشتمل على أسماء المستهلكين وعناوينهم وصفاتهم وطبيعة نشاطهم ومقار أعمالهم ومعلوماتهم الائتمانية، الإعداد المستمر لسجلات تشتمل على أسماء الأعضاء والشركات المتعاملة معها، اتخاذ الاحتياطات والتدابير اللازمة للتأكد من دقة المعلومات الائتمانية التي تحصل عليها وذلك يتضمن عدم اكتسابها لأي معلومات ائتمانية من أي جهة إلا بعد توقيعها لاتفاقية العضوية مع تلك الجهة ويجب عليها المحافظة على سرية المعلومات الائتمانية وعدم إساءة استعمالها، النص على ضوابط خاصة لحماية امن البيانات والمعلومات الائتمانية التي

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

بحوزتها، التأكد من هوية طالب التقرير الائتماني والغاية من طلبه، و التأكد من دقة وحداثة المعلومات المقدمة وتعهد العضو بعدم استخدام المعلومات المتوفرة في السجل إلا للأسباب المحددة بالطلب ويكون كل ذلك قبل منح أي عضو السجل الائتماني للمستهلك ([37]).

المبادئ الائتمانية التي تحرص وكالة سمة على اتباعها:([38])

1- مبدأ الحياد: معناه أن وكالة سمة لا تتدخل في قرارات أعضائها سواء كانت القرارات سلبية أو إيجابية.

2- مبدأ العدالة: يقصد به أن وكالة سمة تتعامل مع المستهلكين بأمانة وإنصاف في كل مراحل العلاقة بينهما.

3- مبدأ الإفصاح والشفافية: مفاده أن يلتزم عضو وكالة سمة بأن تكون جميع الافصاحات متوافقة مع نظام المعلومات الائتمانية ولائحته التنفيذية والانظمة المصرفية والقواعد الصادرة من البنك المركزي السعودي، ويلتزم بعدم إفشاء معلومات المستهلك لأي جهة أخرى باستثناء ما يجوز الإفصاح عنه بنص نظام المعلومات الائتمانية ولائحته التنفيذية والأنظمة المصرفية والقواعد الصادرة من البنك المركزي السعودي، ويلتزم أيضا بأخذ كافة الاحتياطات للتأكد من أن المعلومات المقدمة للوكالة محدثة ودقيقة.

4- مبدأ التثقيف والتوعية الائتمانية: ذلك يكون من خلال ما تقوم به الوكالة من برامج تهدف إلى تطوير مهارات المستهلكين الحالين والمستقبلين وزيادة مستوى الوعي الائتماني لديهم وتمكينهم من اتخاذ قرارات مدروسة وتمكينهم من استيعاب المخاطر الائتمانية.

5- مبدأ السلوكيات الائتمانية: يظهر هذا المبدأ عند التزام الوكالة بالطرق المهنية والكفيلة لحقوق المستهلك.

6- مبدأ الحماية: يكمن في محافظة الوكالة واعضائها على المعلومات الائتمانية.

7- مبدأ الشكاوى: يتحقق هذا المبدأ بمعالجة شكاوى المستهلكين من خلال إعداد ونشر دليل اجرائي وتأسيس إدارة خاصة للشكاوى.

8- مبدأ السرية: مضمونه أن تلتزم الوكالة واعضائها بالحفاظ على المعلومات الائتمانية وعدم إساءة استخدامها لما لها من سرية.

9.2 متطلبات ترخيص الوكالات المحلية

9.2.1 المتطلبات العامة للترخيص:

بدايةً يجب الإشارة إلى أن البنك المركزي السعودي والمعروف سابقاً باسم مؤسسة النقد العربي السعودي هو المسؤول عن منح التراخيص للوكالات المحلية ويمثل الجهة الرقابية والاشرافية عليها وذلك وفقاً للمادة الحادية عشرة من نظام المعلومات الائتمانية ([39]). ينبغي أن يكون مقدم طلب الترخيص مؤسسا في المملكة أو وكالة تصنيف ائتماني أجنبية مرخص لها أو مسجلة عند جهة اشرافية أجنبية معتمدة على متطلبات ومعايير تتساوى على الأقل مع متطلبات هيئة السوق المالية ومعايرها، وهيئة السوق المالية هي التي تقوم بتقدير ما إذا كانت المتطلبات والمعايير التنظيمية المعتمدة لدى الجهة الاشرافية الأجنبية تتساوى على الأقل مع معاييرها ومتطلباتها

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم EISSN: 2602-5345 ISSN: 2507-7228

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

([40]). يلتزم طالب الترخيص بأن يبين لهيئة السوق المالية الآتي: الجدارة في ممارسة نشاط التصنيف، الخبرة الإدارية والسياسات والأنظمة المالية للوفاء بالالتزامات النظامية والتجارية، وتمتع المحللين والموظفون وكل من يؤدي نشاط التصنيف بالنزاهة والخبرات الأساسية. ويشترط ألا يقل رأس المال المدفوع للشركة(الوكالة) المطلوب ترخيصها عن (50000000) ريال سعودي. يجب الإشارة إلى أن هيئة السوق المالية تستطيع إضافة متطلبات ومعايير أو استثناءات تتعلق بطالبي الترخيص أو ببعضهم وفق ما تراه مناسباً.

9.3.2 المتطلبات الإضافية لمقدمي طلب الترخيص من المؤسسين في المملكة:

بالإضافة إلى المتطلبات العامة التي سبق ذكرها هناك متطلبات إضافية لطالبي الترخيص من المؤسسين في المملكة وهي: على طالب الترخيص تبيان أن كل شخص تربطه به روابط متينة يتمتع بالنزاهة، وعليه أيضا أن يثبت لهيئة السوق المالية أن رأس ماله المدفوع لا يقل عن (2000000) ريال سعودي أو أن رأس ماله العامل يكفي لمدة ثلاثة أشهر وذلك حسب الأعلى منهم ([41]).

9.4.3 المتطلبات الإضافية لمقدمي طلب الترخيص من الأجانب:

بالإضافة إلى المتطلبات العامة التي سبق ذكرها هناك متطلبات إضافية لطالبي الترخيص من الأجانب. على وكالة التصنيف الائتماني الأجنبية أن تلتزم بالآتي: تأسيس فرع لها في المملكة، أن تثبت للهيئة تقديمها لإشعار تأسيس الفرع لجهتها الاشرافية الخاضعة لها، أن تثبت أن ممارستها لنشاط التصنيف في المملكة لا يتعارض مع القوانين واللوائح والمعايير التي تخضع لها بناءً على جهتها الاشرافية([42]).

9.6 أهم المعايير التي تخضع لها وكالات التصنيف الائتماني المحلية:

وكالات التصنيف الائتماني المحلية في المملكة العربية السعودية نجد أنها تتفق مع المعايير العامة التي تخضع لها كافة الوكالات والتي سبق ذكرها في المبحث الثاني. في هذا المطلب سوف نحلل مواد لائحة وكالات التصنيف الائتماني حتى يستطيع القارئ الربط بين المعايير العامة وبين المعايير الخاصة للوكالات المحلية وننوه هنا أن فحوى كل معيار وتقييمه بناء على رأينا سبق ذكره في المبحث الثاني وذلك لعدم التكرار. من خلال المادة الخامسة عشرة والسادسة عشرة للائحة وكالات التصنيف الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية نستطيع استنتاج اهم المعايير التي ينبغي على الوكالات المحلية التمسك بها. نصت الفقرة (ج) من المادة الخامسة عشرة للائحة وكالات التصنيف على " 1) توافر جميع الموارد الكافية لإجراء التقييمات الائتمانية بجودة عالية ومراقبتها وتحديثها. 2) توافر المعلومات الكافية لإجراء التقييم الائتماني...

3) أن يعكس التصنيف الائتماني جميع المعلومات المتوافرة والتي يعتقد بانها ذات صلة...

4) توضيح قيود التصنيف الائتماني بشكل واضح وفي مكان بارز...

5) التزامها ومحللي التصنيف لديها وموظفيها وأي شخص طبيعي آخر يشارك في نشاطات التصنيف لديها بجميع القوانين والأنظمة واللوائح المنضمة لنشاطاتها في أي دولة تمارس فيها اعمالها" ([43]).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

التحليل/ النقطة الأولى والثانية تمثل معيار الموارد، والنقطة الثالثة والرابعة تمثل معيار الموضوعية ومعيار الإفصاح الذي يتحقق من خلال احترام معيار الموضوعية، والنقطة الخامسة تمثل معيار الشفافية.

نصت الفقرة (و) من المادة الخامسة عشرة للائحة وكالات التصنيف على " يجب على وكالة التصنيف الائتماني المرخص لها ومحللي التصنيف لديها وموظفيها وأي شخص طبيعي آخر يشارك في نشاطات التصنيف لديها عدم استعمال المعلومات السرية إلا للأغراض المرتبطة بنشاطات التصنيف لديها أو وفقاً لأي اتفاقيات للمحافظة على سرية المعلومات المبرمة مع الجهة المصنفة" (44).

التحليل/ الفقرة(و) تمثل معيار المصداقية وهذا المعيار يتحقق أيضا من خلال احترام بقية المعايير.

نصت الفقرة (أ) من المادة السادسة عشرة للائحة وكالات التصنيف الائتماني على" يجب على وكالة التصنيف المرخص لها إجراء فصل كامل مهني وقانوني لنشاطات التصنيف والنشاطات المساندة (التي لا تؤدي أو لا ينظر لها بشكل عام على أنها تؤدي إلى تضارب المصالح) عن أي أعمال أخرى" (45). التحليل/ الفقرة(أ) تمثل معيار الاستقلالية.

9.7 النظم والإجراءات الرقابية على التصنيفات الائتمانية الصادرة من الوكالات المحلية:

الأصل أن التصنيفات الائتمانية الصادرة من الوكالات المحلية تخضع للرقابة المتواصلة منها، وذلك ما لم ينص صراحةً على عدم خضوع بعض التصنيفات لهذا النوع من الرقابة (46).

تكون ألية رقابة الوكالات على تصنيفاتها عبر الاتي:(47) 1- مراجعة الاهلية الائتمانية بشكل دوري ومنتظم للجهات المصنفة والقيام بالتحديثات اللازمة، والتأكد المستمر من موافقة التصنيفات الممنوحة للمنهجية المطبقة. 2- النص على سياسات وضوابط مكتوبة وحازمة للالتزام بأحكام لائحة وكالات التصنيف الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية. 3- إنشاء الإدارات المستقلة منها، إدارة مختصة بقياس مستوى المطابقة والالتزام لبيان مدى التزام الوكالة باللوائح والأنظمة والسياسات المعتمدة، إدارة مختصة بمراجعة منهجيات التصنيف الائتماني مراجعة منتظمة ودقيقة ويجب أن تتضمن هذه الإدارة أحد كبار التنفيذيين لدى الوكالة، وإدارة مختصة بالتواصل مع المشاركين في السوق والاطلاع على استفساراتهم وشكاويهم ومن ثم على هذه الإدارة إيصال الاستفسارات والشكاوى إلى الإدارة العليا في الوكالة.

9.8 نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني في المملكة العربية السعودية:

هناك مجموعة من البيانات الواجب توافرها في نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني وهي: (48)

- ذكر أن التصنيف الائتماني لا يضمن أداء الجهة المصنفة وأنه لا يعتمد عليه في اتخاذ قرار الاستثمار.
- ذكر البيانات التالية: اسم من قام بتحليل التصنيف ومسماه الوظيفي، تاريخ أول عملية للتصنيف واخر تحديث له، الموارد والبيانات التاريخية المستخدمة، والمقصود بكل من فئات التصنيف والتعثر والتنبيه بالمخاطر المحتملة.
- كشف المنهجية المعتمدة في تحديد التصنيف الائتماني بالإضافة إلى قيود كل تصنيف ائتماني.

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم EISSN: 2602-5345 ISSN: 2507-7228

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- بيان مقدار التحقق من المعلومات المقدمة من الجهة المصنفة.
- بيان مدى الإفصاح عن التصنيف الائتماني إلى الجهة المصنفة أو إلى طرف اخر له علاقة بالجهة المصنفة وبيان ما إذا تم تعديله بعد الإفصاح أو قبله.
- توضيح مسألة ما إذا كانت الوكالة تصنف الورقة المالية للمرة الأولى، وما إذا قد فوضت جهات خارجية بأداء أي من النشاطات الخاصة بالتصنيف الائتماني المعني.
- الكشف عما إذا كانت الجهة المصنفة قد شاركت في عملية التصنيف أو أن ابتداء عملية التصنيف كان بناءً على طلبها.

9.9 موقف الباحثين من النظم والإجراءات الرقابية على التصنيفات ونموذج الإفصاح عن التصنيف في المملكة العربية السعودية:

في البداية نرى أن النظم والإجراءات الرقابية المعتمدة من قبل وكالات التصنيف الائتماني المحلية تؤدي إلى تجنب التقييمات الخاطئة والتي يستتبعها الركود الاقتصادي ومن ثم الدخول في ازمة مالية وذلك يتمثل في المراجعة المنتظمة والمستمرة للأهلية الائتمانية، واضافة التعديلات على التصنيفات الممنوحة بشكل دوري كلما دعت الحاجة إلى التعديل، وبإنشاء الإدارات المتخصصة والمستقلة. وبالنسبة للنموذج المعتمد للإفصاح عن التصنيفات نرى بأنه أشتمل على مجموعة من البيانات والمعلومات التي تجعل وكالات التصنيف بمنأى عن الانتقادات غير المبنية على أسس صحيحة وأيضاً تعكس مدى مصداقيتها ونزاهتها عند إجراء عملية التقييم، على الرغم من بيان أن التصنيف الائتماني لا يضمن أداء الجهة المصنفة وأنه لا يعتمد عليه في اتخاذ قرار الاستثمار في النموذج إلا أن هذا لا يعني أن الوكالة تستطيع التذرع دائماً بأن تقييماتها غير ملزمة، فنوه هنا أن المسألة تعكس فقط الجانب الإيجابي للوكالة في حالة التقدير الصحيح والمبني على أسس اقتصادية وعلمية، أما في حالة التعمد في منح تصنيفات خاطئة سوف يترتب على ذلك حق المستثمرين المتضررين في رفع دعاوى عليها. أخيراً المملكة العربية السعودية مهتمة بكل ما من شانه أن يرفع من مستوى اقتصادها لذا نجدها نصت من خلال الأنظمة واللوائح على النظم والإجراءات الرقابية ونموذج الإفصاح لوكالات التصنيف الائتماني.

10. الخاتمة:

لقد خلصنا من طرحنا وتحليلنا لبحث" حوكمة وكالات التصنيف الائتماني في المملكة العربية السعودية" إلى النتائج التالية:

1- التصنيف الائتماني يمثل رأي وكالة التصنيف في تقدير مدى الملاءة والجدارة الائتمانية للجهة المقترضة في الوفاء بالالتزامات وأيضاً يمثل المخاطر المالية ومدى احتمالية التخلف عن السداد.

2- واقعياً وكالات التصنيف الائتماني العالمية إحدى الجهات الرئيسية المتهمة في إحداث الأزمات المالية التي شهدها العالم بسبب افتقارها للمعايير العامة وأهمها معيار الاستقلالية فأثبت إخفاقها المتعمد في تعديل درجة التصنيفات الممنوحة والتنبؤ بالأزمات المالية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

3- وكالة سمة هي أول وأوحد وكالة محلية تمارس عملها في مجال التصنيف الائتماني حتى كتابة هذه الاسطر.

4- البنك المركزي السعودي الجهة الرقابية والاشرافية على الوكالات المحلية والمسؤولة عن منح التراخيص لها.

5- وجود رقابة ذاتية داخل الوكالات المحلية للتصنيف الائتماني من خلال آليات تم ذكرها في هذا البحث.

بعد عرض نتائج بحثنا المتوصل إليها، نوصي بما يلي:

1- رفع عدد الوكالات المحلية للتصنيف الائتماني في المملكة العربية السعودية لزيادة المنافسة ومنع الاحتكار السائد في السوق من قبل الوكالات العالمية مما يساهم في تحقيق رؤية المملكة 2030 التي أطلقها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد-حفظه الله-.

2- ضرورة قيام البنك المركزي السعودي بالتأكد المستمر من كفاءة نظام الرقابة لديه على الوكالات المحلية للتصنيف الائتماني مما يمنع إخفاق هذه الأخيرة ولتفادي دخول المملكة العربية السعودية في ازمة مالية.

قائمة المراجع:

المحمدي، صدام، واخرون، التكييف القانوني لعملية التصنيف الائتماني دراسة مقارنة، كلية القانون، جامعة الفلوجة، ص 200.

المرسي، سماح، واخرون، تقييم دور وكالات التصنيف الائتماني ومشاكل التصنيف وتحدياته، جامعة القاهرة، 2019م.

زعتري، رامي، التصنيف الائتماني وآفاق تطبيقه في الاقتصاد السوري، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2011م.

بوسفط، رفيه، واخرون، دور وكالات التصنيف الائتماني العالمية في النظام النقدي الدولي الراهن، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2014م-2015م.

سويسي، حمزة، استقرار الجهاز المصرفي في ظل آليات عمل وكالات التصنيف العالمية دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري للفترة(2016م-2009م)، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2016م-2017م.

أبو العلا، أسامة، أثر جودة الإفصاح المحاسبي على التصنيف الائتماني للشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص 11.

عبود، سالم، الازمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية، جامعة بغداد.

العناد، مجذاب، الازمة المالية العالمية 2008 طبيعتها، أسبابها وتأثيرها على الاقتصاد العالمي والعربي، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة حضر موت.

عثماني، رمزي، انعكاسات الازمات المالية العالمية على أسواق رأس المال دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية 2005-

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2015، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015م-2016م.

شنوقي، مريم، وآخرون، دور وكالات التصنيف الائتماني في النظام المصرفي العالمي الراهن، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2017م-2018م، ص177.

بلعباس، منى، واخرون، الازمة المالية العالمية 2008 وانعكاساتها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، 2014م-2015م.

بولحبال، أميرة، أزمة الديون السيادية الامريكية والأوروبية وانعكاساتها على الأسواق المالية خلال الفترة 2010-2012، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013م-2014م.

معروف، نسيبة، دور وكالات التصنيف الائتماني في تفعيل أداء البنوك التجارية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2012م-2013م.

معوش، عبد الوهاب، رسالة ماجستير، دور التصنيف الائتماني في التحوط ضد المخاطر دراسة ميدانية على بعض البنوك الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2013م-2014م.

مفتاح، صالح، الأزمة المالية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، العدد الثامن، الجزائر، 2010م.

عامر، رانيا، 2014م، الازمات المالية العالمية، المجلة الاجتماعية القومية، العدد الثالث، ص117.

الكردوسي، عادل، الأزمة المالية العالمية، الأمن والحياة، العدد 323، الامارات العربية المتحدة، 1430هـ.

مداني، أحمد، 2013م، دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الازمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، ص58،59.

محمد، مصطفى واخرون، التصنيف الائتماني لوكالة فيتش ودوره في منح القروض وجذب الودائع دراسة تحليلية في مصرف الأهلي المتحد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العدد 63، العراق، 2021م.

خليل، مصطفى، واخرون، تقييم دور وكالات التصنيف الائتماني، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد السادس، مصر، 2022.

أبو العز، انجى، مدخل مقترح لتدنية التأثيرات السلبية لممارسات إدارة الأرباح على التصنيف الائتماني، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد الثالث، 2022م.

نجاة، محمود، العوامل المؤثرة في تطبيق نظام التصنيف الائتماني وفق اتفاقية بازل/2 دراسة استطلاعية في عينة من المصارف العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثامن والثلاثون، 2014م.

تقرير الأمين العام للجمعية العامة للأمم المتحدة،2012م، (القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية)، على الرابط التالي/ https://www.un.org/ar/ga/67/resolutions.shtml، ساعة الزيارة 12:35م، تاريخ الزيارة 2022/10/31م، دورة 67.

تقرير وكالة موديز لخدمة المستثمرين، 2022، على الرابط التالي/ https://www.moodys.com/، ساعة الزيارة 2:9م، تاريخ الزيارة 2022/10/30م، ص6.

تقرير وكالة فيتش للتصنيف، 2022م، على الرابط التالي/ https://www.fitchratings.com/ ، ساعة

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الزيارة2:20م، تاريخ الزيارة2022/10/10م، ص12،13،21.

تقرير وكالة ستاندرد أند بورز، 2021، على الرابط التالي/ https://www.spglobal.com/ratings/en/ ، ساعة الزيارة 3:00م، تاريخ الزيارة 2022/10/18م.

الموقع الرسمي لهيئة السوق المالية، على الرابط التالي/ https://cma.org.sa/Market/AuthorisedPersons/Pages/CRAsCompanies.aspx ، ساعة الزيارة 2:55م، تاريخ الزيارة 2022/11/1م.

الدليل الاجرائي لوكالة سمة، على الرابط التالي/ https://www.simah.com/ar/business/Pages/default.aspx ، ساعة الزيارة 3:30م، تاريخ الزيارة2022/11/1م.

نظام المعلومات الائتمانية الصادر بالمرسوم الملكي رقم(م/37) وبتاريخ 1429/7/5هـ.

اللائحة التنفيذية لنظام المعلومات الائتمانية 1429هـ.

لائحة وكالات التصنيف الائتماني الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية1436هـ.

بلعزوز، علي، واخرون، التصنيف الائتماني بين مسبب الازمة المالية العالمية والبحث عن مخرج لها دراسة وضعية وشرعية، المؤتمر الدولي الرابع بالكويت، الكويت، 2010م.

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم EISSN: 2602-5345 ISSN: 2507-7228

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

قائمة الهوامش

(1) المحمدي، صدام، واخرون، التكييف القانوني لعملية التصنيف الائتماني دراسة مقارنة، كلية القانون، جامعة الفلوجة، ص 200.

(2) المادة (1) من نظام المعلومات الائتمانية لسنة 1429هـ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/37بتاريخ1429/7/5هـ.

(3) تقرير الأمين العام للجمعية العامة للأمم المتحدة،2012م، (القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية)، على الرابط التالي/ https://www.un.org/ar/ga/67/resolutions.shtml، ساعة الزيارة 12:35م، تاريخ الزيارة 2022/10/31م، دورة 67.

(4) المرسي، سماح، واخرون، تقييم دور وكالات التصنيف الائتماني ومشاكل التصنيف وتحدياته، جامعة القاهرة، 2019م.

(5) زعتري، رامي، التصنيف الائتماني وآفاق تطبيقه في الاقتصاد السوري، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2011م.

(6) بوسفط، رفيه، واخرون، دور وكالات التصنيف الائتماني العالمية في النظام النقدي الدولي الراهن، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2014م-2015م.

(7) سويسي، حمزة، استقرار الجهاز المصرفي في ظل آليات عمل وكالات التصنيف العالمية دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري للفترة(2016م-2009م)، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2016م-2017م.

(8) تقرير وكالة موديز لخدمة المستثمرين، 2022، على الرابط التالي/ https://www.moodys.com/، ساعة الزيارة 2:9م، تاريخ الزيارة 2022/10/30م، ص6.

(9) أبو العلا، أسامة، أثر جودة الإفصاح المحاسبي على التصنيف الائتماني للشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص 11.

(10) تقرير وكالة موديز لخدمة المستثمرين، المرجع السابق، ص6.

(11) تقرير وكالة فيتش للتصنيف، 2022م، على الرابط التالي/ https://www.fitchratings.com/ ، ساعة الزيارة2:20م، تاريخ الزيارة2022/10/10م، ص12،13،21.

(12) تقرير وكالة فيتش للتصنيف، المرجع السابق، ص12،13،21.

(13) تقرير وكالة ستاندرد أند بورز، 2021، على الرابط التالي/ https://www.spglobal.com/ratings/en/ ، ساعة الزيارة 3:00م، تاريخ الزيارة 2022/10/18م.

(14) أبو العلا، أسامة، أثر جودة الإفصاح المحاسبي على التصنيف الائتماني للشركات، المرجع السابق، ص12.

(15) تقرير وكالة ستاندرد أند بورز، المرجع السابق.

(16) مفتاح، صالح، الأزمة المالية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، العدد الثامن، الجزائر، 2010م.

(17) عبود، سالم، الازمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية، جامعة بغداد.

(18) العناد، مجذاب، الازمة المالية العالمية 2008 طبيعتها، أسبابها وتأثيرها على الاقتصاد العالمي والعربي، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة حضر موت.

(19) عثماني، رمزي، انعكاسات الازمات المالية العالمية على أسواق رأس المال دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية 2005-2015، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015م-2016م.

(20) عامر، رانيا، 2014م، الازمات المالية العالمية، المجلة الاجتماعية القومية، العدد الثالث، ص117.

(21) شنوقي، مريم، وآخرون، دور وكالات التصنيف الائتماني في النظام المصرفي العالمي الراهن، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2017م-2018م، ص177.

(22) بلعباس، منى، واخرون، الازمة المالية العالمية 2008 وانعكاساتها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، 2014م-2015م.

(23) الكردوسي، عادل، الأزمة المالية العالمية، الأمن والحياة، العدد 323، الامارات العربية المتحدة، 1430هـ.

(24) مداني، أحمد، 2013م، دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الازمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، ص58،59.

(25) محمد، مصطفى واخرون، التصنيف الائتماني لوكالة فيتش ودوره في منح القروض وجذب الودائع دراسة تحليلية في مصرف الأهلي المتحد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العدد 63، العراق، 2021م.

(26) خليل، مصطفى، واخرون، تقييم دور وكالات التصنيف الائتماني، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد السادس، مصر، 2022.

(27) بلعزوز، علي، واخرون، التصنيف الائتماني بين مسبب الازمة المالية العالمية والبحث عن مخرج لها دراسة وضعية وشرعية، المؤتمر الدولي الرابع بالكويت، الكويت، 2010م.

(28) بولحبال، أميرة، أزمة الديون السيادية الامريكية والأوروبية وانعكاساتها على الأسواق المالية خلال الفترة 2010-2012، رسالة ماجستير، كلية

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013م-2014م.

(29) شنوقي، مريم، وآخرون، المرجع السابق، ص177.

(30) أبو العز، انجى، مدخل مقترح لتدنية التأثيرات السلبية لممارسات إدارة الأرباح على التصنيف الائتماني، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد الثالث، 2022م.

(31) معروف، نسيبة، دور وكالات التصنيف الائتماني في تفعيل أداء البنوك التجارية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2012م-2013م.

(32) نجاة، محمود، العوامل المؤثرة في تطبيق نظام التصنيف الائتماني وفق اتفاقية بازل/2 دراسة استطلاعية في عينة من المصارف العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثامن والثلاثون، 2014م.

(33) معوش، عبد الوهاب، رسالة ماجستير، دور التصنيف الائتماني في التحوط ضد المخاطر دراسة ميدانية على بعض البنوك الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2013م-2014م.

(34) الموقع الرسمي لهيئة السوق المالية، على الرابط التالي/ https://cma.org.sa/Market/AuthorisedPersons/Pages/CRAsCompanies.aspx ، ساعة الزيارة 2:55م، تاريخ الزيارة 2022/11/1م.

(35) الدليل الاجرائي لوكالة سمة، القسم الثاني، البند الأول، على الرابط التالي/ https://www.simah.com/ar/business/Pages/default.aspx ، ساعة الزيارة 3:30م، تاريخ الزيارة2022/11/1م.

(36) الدليل الاجرائي لوكالة سمة، القسم الثاني، البند الثالث، على الرابط التالي/ https://www.simah.com/ar/business/Pages/default.aspx ، ساعة الزيارة 3:30م، تاريخ الزيارة 2022/11/1م.

(37) الدليل الاجرائي لوكالة سمة، القسم الثالث، البند الثالث، على الرابط التالي/ https://www.simah.com/ar/business/Pages/default.aspx ، ساعة الزيارة3:30م، تاريخ الزيارة 2022/11/1م.

(38) الدليل الاجرائي لوكالة سمة، القسم الثالث، البند الثاني، على الرابط التالي/ https://www.simah.com/ar/business/Pages/default.aspx ،ساعة الزيارة 3:30م، تاريخ الزيارة 2022/11/1م.

(39) المادة الحادية عشرة من نظام المعلومات الائتمانية فقرة (3) نصت على" تتولى المؤسسة مهمة الاشراف والرقابة على تطبيق أحكام هذا النظام، ولها على الأخص القيام بالمهمات التالية: 3- إصدار التراخيص لشركات المعلومات الائتمانية وتجديدها، وتعديلها.

(40) أنظر المادة الثامنة من لائحة وكالات التصنيف الائتماني الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية1436هـ.

(41) أنظر المادة التاسعة من لائحة وكالات التصنيف الائتماني الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية1436هـ.

(42) أنظر المادة العاشرة من لائحة وكالات التصنيف الائتماني الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية1436هـ.

(43) المادة الخامسة عشرة من لائحة وكالات التصنيف الائتماني الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية1436هـ.

(44) المادة الخامسة عشرة من لائحة وكالات التصنيف الائتماني الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية1436هـ.

(45) المادة السادسة عشرة من لائحة وكالات التصنيف الائتماني الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية1436هـ.

(46) أنظر المادة التاسعة عشرة من لائحة وكالات التصنيف الائتماني الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية1436هـ.

(47) أنظر المادة الرابعة والعشرون من لائحة كالات التصنيف الائتماني الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية1436هـ.

(48) أنظر الملحق2، من لائحة وكالات التصنيف الائتماني الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية1436هـ.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)